منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

تجارب الاقتصاد البديل في المنطقة العربية

الإشكاليات والفرص

محمد العجاتي

ورقة تحليل تجارب

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

مشروع دروس من الجائحة من أجل ممارسات ديمقراطية جيدة في الأزمات في مصر والأردن ولبنان وتونس (2022-2024)

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية
والمرصد التونسي للانتقال الديمقراطي
بدعم من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي من المؤسسات الشريكة

تجارب الاقتصاد البديل في المنطقة العربية

الإشكاليات والفرص

ورقة تحليل تجارب

محمد العجاتي

محامي حاصل على الشهادة من جامعة آل البيت بالأردن وأيضا ناشط حقوقي و مجتمعي وباحث في شؤن حقوق الإنسان، شاركت في الكثير من الدورات والتدريبات المتعلقة في المواضيع السياسية و الاقتصادية و القانونية والاجتماعية ومن خلال هذه الدورات ناقشت العديد من صناع القرار وقمت بكتابة العديد من أوراق السياسات بالإضافة إلى مشاركتي بالعديد من حملات كسب التأييد ومناقشة نواب في هذه الحملات. وعضو في الشبكة العربية للممارسات الديمقراطية والتنمية الشاملة.

مراجعة منهجية: جورج فهمي

مراجعة فنية: زياد عبد الصمد

مراجع اللغة العربية: أحمد الشبيني

تصميم: محمد جابر

منسقة المشروع: شيماء الشرقاوي

مقدمة

من رسم خريطة في 5 دول من المنطقة شملت 46 كيانًا تعبر بأشكال قانونية وتنظيمية عن الاقتصاد البديل. ثم التركيز وتحليل أحد هذه القضايا كنموذج، هناك مجموعة من الخلاصات التي يمكن أن نطرحها فيما يخص كيانات الاقتصاد البديل في المنطقة[1].

الدولة	مصر	لبنان	تونس	المغرب	السودان
العدد	10	9	9	9	9

أولًا: التسجيل والشكل القانوني

معظم هذه التجارب كانت نتاجًا لاحتياجات مجتمعية سواء الحاجة إلى مواجهة مشاكل اقتصادية أو صعوبة الوصول إلى مصادر الائتمان أو الأسواق أو الحاجة إلى الحماية الاجتماعية. بحيث تلاقت هذه الاحتياجات مع أفكار ومبادرات وخبرات لدى باحثين ومؤسسات مجتمع مدني تتشارك نفس الهموم المجتمعية ومحاولات النهوض الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبخاصة في الأماكن الأكثر احتياجًا وهشاشة. إلا أننا يمكن أن نلاحظ أن التسجيل القانوني لهذه الكيانات متنوع ما بين 4 أشكال مختلفة تتبع أكثر من قانون، بل وبعضها مثلما يشير الرسم البياني أدناه غير مسجلة وتعمل بدون تصريح قانوني رسمي

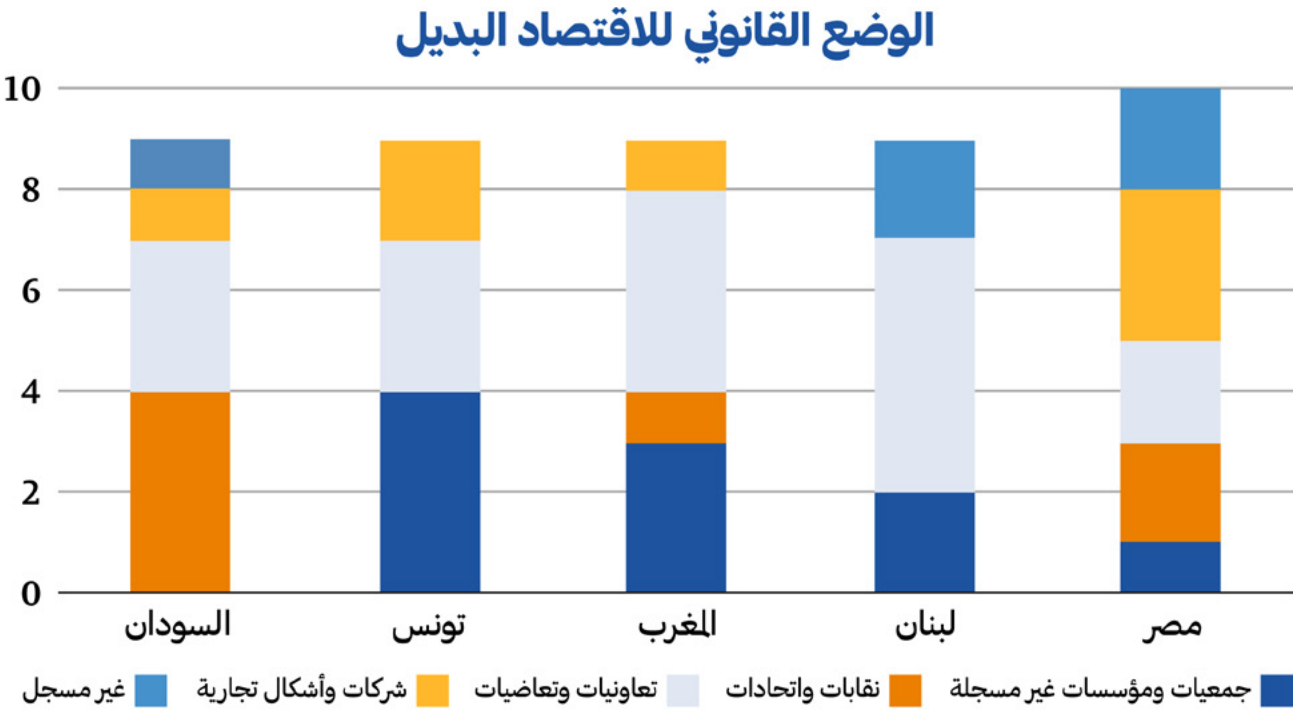

ويظهر الشكل التالي النسب الإجمالية للأشكال القانونية التي تتخذها أشكال الاقتصاد البديل/ التضامني في منطقتنا

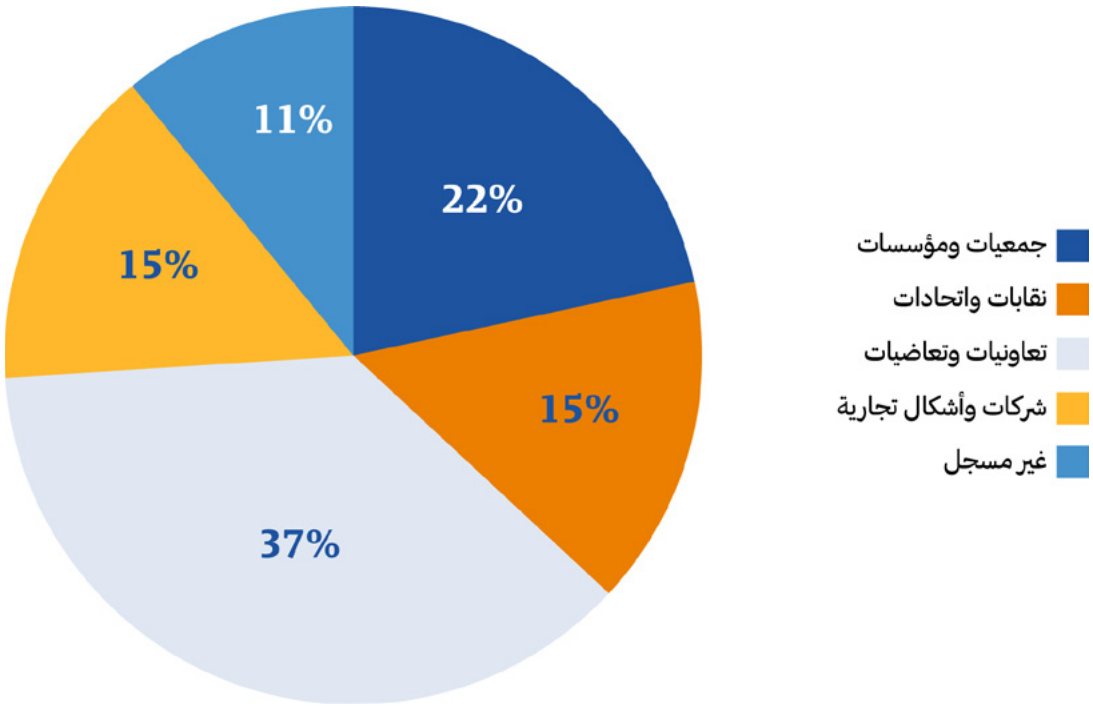

من الواضح غياب أو تشتت أو عدم ملاءمة القوانين في أغلب الدول التي يمكن أن تساهم في مأسسة تلك التجارب ومن ثم مواجهة عديد من الصعاب والمعوقات القانونية والإدارية. ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل يمتد إلى صعوبة اللجوء إلى القوانين التي يمكن أن تساعد على تنظيم تلك الأنشطة والمبادرات الاقتصادية، فهناك صعوبات بالغة في تأسيس شكل تعاوني لتلك المبادرات بسبب العراقيل الإدارية والوقت الذي قد يستغرقه تأسيس تعاونية، سواء أكانت زراعية أو خدمية أو استهلاكية إضافة إلى تعدد القوانين الموجودة حاليًا وتضاربها وإحكام بيروقراطية الجهات الإدارية على تلك الأشكال التعاونية والسيطرة على مواردها المالية

على سبيل المثال في مصر حالة الجمعيات التعاونية الاستهلاكية تتعدد الجهات الإدارية التي يشترط موافقتها من أجل تأسيس التعاونية الاستهلاكية وهي الاتحاد الإقليمي، الاتحاد المركزي، وزارة التموين، ومديرية التموين. وكان من بين تلك الصعاب اختلاف القرارات الإدارية من محافظة إلى محافظة من حيث شروط تأسيس الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وكان من بين التعقيدات التي واجهتها تلك المبادرات ضرورة أن يكون لدى المؤسسين عقد إيجار لمدة لا تقل عن تسع سنوات، ما يعد شرطًا جائرًا لأنه من الصعب قيام ملاك العقارات بتأجيرها تلك المدة الزمنية الطويلة. وتعود عديد من هذه الإشكاليات إلى التراث «الدولتي» لتأسيس النقابات في منطقتنا حيث كانت الجمعيات في مصر وفي أكثر من تجربة هي أداة من أدوات الدولة لدعم المزارعين والزراعة لتحقيق خطط الدولة

إلا أنه في الحالة التونسية يعتبر قانون الاقتصاد التضامني والاجتماعي لسنة 2020 من أفضل الأطر التشريعية في مجال الاقتصاد البديل، على الرغم من جملة من الثغرات والنقائص.[2] لكن لا يبدو أن هذا القانون سيتغير كثيرًا، فبعد التغيير السياسي الذي عرفته تونس مساء «25 جويلية 2021» أقر رئيس الجمهورية قيس سعيّد هيكلًا وقانونًا جديدين للاقتصاد التضامني ينبعان من تصوراته الخاصة من دون أي نقاش مجتمعي أو المرور بمجلس تشريعي.

ثانيًا: الأهداف والأنشطة

تعمل الكيانات المعبّرة عن الاقتصاد البديل أو التضامني، وفق أنماط من الأهداف، يظهر أنها تلتزم بأساليب الصياغة الخاصة بالتخطيط الإستراتيجي في أغلبها (SMART) وهو ما يوحي بوجود تخطيط محترف أو شبه محترف لهذه الكيانات، الأنماط التي تمحورت حولها معظم أنشطة هذه الكيانات:

أولًا، تجميع أصحاب المصلحة واستهداف نشر التوعية للأعضاء، والعاملين في المجال عينه، حول مجال تخصّصها

ثانيًا، التركيز في إنتاج وجودة المنتجات ذات الصلة في مجال عملها

ثالثًا، التسويق لمنتجات هذا الكيان بشكل يراعي مصالح الأعضاء والمستهلكين

رابعًا، السعي إلى الحفاظ على التراث، من خلال دعم العاملين في المجالات المرتبطة ببعض الحرف

خامسًا، الحفاظ على الموارد وتفادي الآثار البيئية السلبية قدر الإمكان

سادسًا، مساندة الفئات الأكثر هشاشة خاصة النساء كجزء أصيل لهذه الكيانات أو كأعضاء لها

و رغم وجود أنشطة متعلقة بالنقطة الأخيرة إلا أنه لا يظهر في الأهداف/ أي عناصر تعبر عن المسؤولية الاجتماعية أو تنمية المجتمع المحيط، بينما نرى في تجارب بعض الدول مثلما في الأرجنتين أن مثل هذه الكيانات التي تولدت من استعادة وتشغيل المصانع المغلقة فإنه كانت هناك أهداف بل ونسب من العوائد مخصصة للمجتمع المحيط سواء المدارس أو المستشفيات... إلخ، كل منطقة حسب احتياجاتها.

بينما نرى أن الأنشطة مركزة ومرتبطة بالأهداف بشكل واضح ومبتكر وتلائم طبيعة هذه الكيانات كقطاع ثالث/ تهتم بتنمية وتطوير أعضائها وتقوية روابط مباشرة بين المنتجين والمستهلكين. كما تظهر قدراتها على عمل شركات جيدة مع أطراف عديدة لكن التشبيك مع النظراء محدود، مثلًا «نقيم شركات للحصول على البذور من الدولة أو الاتفاق مع قطاع خاص عليها بأسعار خاصة»، لكن لا يتم البحث عن جمعية أو تعاونية تعمل في مجال البذور لبناء شراكة دائمة ومستمرة معها

وهنا يمكن أن نتوقف أمام تجربة السودان في ظل الظروف الراهنة، فإزاء النزاع المسلح الذي اندلع في الخامس عشر من إبريل عام 2023، انتقلت مؤسسة «شارك» إلى وضع الطوارئ بتفعيل إستراتيجية الاستجابة السريعة، والتي تُطبق عبر وحدات أعمالها

المتنوعة، وبالتعاون مع شركائها، مستفيدة من مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ترتكز هذه الإستراتيجية على حشد وتسخير المعرفة الشعبية، والأبحاث العلمية، والتقنيات المتقدمة، في سبيل تحديد وتفعيل أدوار المشاركين في مجالات الخدمة، والبناء، والإنتاج، وربط هذه الأدوار بشبكة شراكات متعددة المستويات تضمن للشركاء، سواء كانوا أفرادًا أو جهات اعتبارية، الالتزام بالواجبات وحفظ الحقوق. تهدف هذه الإستراتيجية إلى توسيع نطاق تأثير عمليات المؤسسة بما يدعم تحقيق رؤيتها ورسالتها في بناء السلام المستدام. وهذا نموذج جيد لقدرات المنظمات على تنويع أنشطتها للتواؤم مع التغيرات في السياق المحيط رغم المعوقات التي قد تواجه ذلك

أما عن **التشبيك والشراكات** فمع المجتمع المدني تبرز مجالات للتعاون مثل التمويل والتدريب، ومشاركة الأنشطة والأسواق والتعاون في الترويج للمنتجات وبيعها. وتبدو الشراكات متنوعة مع أطراف عديدة ولسبل مختلفة إذا جمعنا التجارب، لكن بالنظر إلى كل تجربة على حدة نجد أن معظم شراكاته محددة مع طرف محدد ولغرض محدد، ويتطلب هذا الأمر تطوير الشراكة في كل تجربة لتكون متعددة الأبعاد متنوعة الأغراض

كما ذكرنا تبرُز حاجة المنظمات والفاعلين إلى ورش رفع القدرات في بعض الجمعيات وبالذات في القطاع الخدمي، إلا أنه لا تزال تحتاج إلى مزيد من التفعيل ودخول منظمات المجتمع المدني الحقوقية ومراكز الرصد الاجتماعي إلى بناء إستراتيجيات التعامل والتعاون مع الكيانات من أجل رفع كفاءة الأفراد.

في لبنان على سبيل المثال يسعى الناشطون في بعض تلك الكيانات من جهة، إلى فتح جسور التواصل والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة، من أجل تبادل الخبرات والعمل على تعزيز العمل التشاركي فيما بينها، وهذا ما يُمكن أن يؤسّس مستقبلًا لِخلق شبكة عمل تعاوني، لم تتبَلوَر بعد، من جهة أخرى، قد يَميل بعض القيّمين على هذه الكيانات إلى اتخاذ موقفٍ متحفّظٍ من التعاون مع جهات أخرى، سواء محليّة أو دوليّة، وهو ما قد يحدّ من قدرة الجمعيّة على الوصول إلى أهدافها المرصودة

أما الشراكات مع الحكومة، فالتعاون مع المؤسسات الحكومية هو تعاون ضعيف جدًّا وقائم على العلاقات الشخصية مع بعض الموظفين، مثال التعاون القائم في لبنان مع غرفة الزراعة في زحلة بفعل اهتمام أحد الموظفين بالزراعة البيئية حيث يقوم بالتواصل معهم حول المشاريع القائمة. أو دعم من وزارة السياحة في تونس في المؤسسات التضامنية التي تعمل في مجال السياحة. أو عبر أحد رجال الأعمال المؤسسين للمبادرة حيث يساهم أعضاء التعاونية في التواصل مع الدولة أو تحديدًا مع أشخاص ذوي صلة في مؤسسات الدولة. لذا تظل هذه الشراكات غير مهيكلة وغير منتظمة بل وتصل إلى حد النزاعات في أحيان كثيرة

ثالثًا: الأوضاع الداخلية لمؤسسات الاقتصاد البديل

في السودان تساعد التعاونيات في درء الفقر من خلال نظمها المالية التي تعمل على مبدأ الحماية ومن ثم حقوق العمال في الحصول على وضعيات أفضل، فمثلًا نجد أن للنقابات مبدأ التأمين الصحي في حماية العمال وأسرهم أيضًا، ما يسمح للعمال والعاملات بوضعية أفضل في مسألة الصحة.

أما المغرب فمن أهم ما يميز الاقتصاد التضامني في المجال الفلاحي أنه بات يحظى اليوم باهتمام بالغ من طرف الدولة المغربية وأطلقت في هذا الإطار عدة مبادرات مهمة لدعم هذه الكيانات، كالرؤية الإستراتيجية والجيل الأخضر، أما من الجانب القانوني فإن القانون المؤطر لعمل التعاونيات أو الجمعيات الفلاحية واضح جدًّا ويعطيها من الاستقلالية القدر الكافي للاشتغال والبحث عن شراكات سواء وطنية أو دولية. كما أنهم مهتمون بالحفاظ على الموروث الثقافي اللامادي ونقله إلى أجيال أخرى، ووجود الشباب في مثل هذه الكيانات يعتبر قاطرة للحفاظ على هذه الحرف والصنائع التقليدية. وتتميز كذلك بكون المسيرين من أبناء المنطقة مما يوفر لهم إمكانية التواصل بشكل جيد مع القرويين وإدماجهم في مشاريعها ومبادراتها.

في لبنان تعتمد تلك الجمعيات في تسيير أمورها على هيكليّة تنظيميّة قائمة على تقسيم الأدوار بحسب تخصص وخبرة كل من أعضائها، بما يشبه العمل ضمن تنظيم مؤسّساتي. كما يُعدّ وجود العامل الشبابي ضمن النواة الأساسيّة لبعض هذه الجمعيّات إحدى الدعائم الأساسيّة للعمل الخلّاق والرؤية الحديثة.

أما مصر فمن بين نقاط القوة في التجارب التي تم استعراضها هي التركيز في العمل الجماعي والمبادرة الطوعية لدى أغلب النماذج التي تم تناولها وذلك انطلاقًا من الإرادة الحرة لوجودهم الاجتماعي وقد ساعدهم ذلك على الاستفادة من الأدوار والأنشطة المختلفة التي تقدمها عديد من المؤسسات وبخاصة مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك الناشطون المهتمون بتلك النوعية من المبادرات سواء أكانوا صحفيين أو باحثين أو خبراء في تخصصات مختلفة، وسواء أكانت تلك الخبرات فنية أو مالية أو قانونية والمساعدة في تجاوز العقبات الإدارية والقانونية التي يمكن أن يتعرضوا لها. كما أن تبادل الأدوار والمسؤوليات داخل الهياكل التنظيمية لتلك التجارب، مثل صناديق الادخار النسائية يساهم في بناء قدرات المنخرطين في تلك المبادرات وتعميق المبادئ القائمة على الإدارة الذاتية

روح التعاون والتضامن والتركيز في الطابع الاجتماعي من أهم مميزات هذه الكيانات، فعلى سبيل المثال ورد في فقرة من ميثاق «كوباك» في المغرب تحت عنوان فرعي «في الأفراح والأحزان» ما يلي: «تسعى «كوباك اجتماعية» إلى مساندة المستخدَمين وذويهم في أفراحهم من خلال تخصيص منح للأزواج... وتساند جمعية الأعمال الاجتماعية المستخدَمين في أحزانهم من خلال التكفل بالحالات الصحية المستعصية وغيرها من المساعدات... وأيضًا تقديم الدعم المادي لهم عند بداية كل موسم دراسي وتقديم دروس الدعم والتقوية لفائدة أبنائهم قصد الرقي بمستواهم الثقافي»

ما سبق يبرز عدة نقاط قوة لهذه الكيانات

1. وفرة المادة الأولية على المستوى الوطني.
2. قوة تنافسية بسبب فارق السعر.
3. تجديد التقليدي، حيث يستفيد أفرادها من خبراتهم العلميّة والعمليّة في تطوير طرق العمل التقليديّة والبيئية.
4. التكيف الفعال مع المتغيرات والاستجابة السريعة للتحديات المستجدة.
5. تدمج وتقوى الفئات المهمشة عبر إعطائها دورًا في داخلها (النساء، المزارعون، الحرفيون... إلخ).
6. امتلاكهم الأصوات في اتخاذ القرار فرصة لإثبات الذات.
7. يجمع الفئات المنتجة ويحميهم من بطش الوسطاء وجشع التجار.
8. في حين تعد المرونة والديناميكية الهيكلية لمؤسسة «شارك» عوامل قوة أساسية.
9. التفاف أهالي المنطقة حول التجربة.
10. الإدارة التشاركية.
11. التضامن الكبير من قِبَل المجتمع المدني.
12. تثمين معارف وخبرات متوارثة.
13. وفرة المواد الأولية في المنطقة المحلية.
14. الحرص على الحياة الاجتماعية والصحة الجسدية والنفسية للعضوات.
15. التحرر من تراتبية وهرمية المؤسسات الاقتصادية التقليدية.
16. وجود قيادات شبابية خبيرة في النشاط المدني والمناصرة.
17. عدم استنزاف الموارد الطبيعية وتقسيم أفضل للعائدات في المنطقة.

نقاط القوة

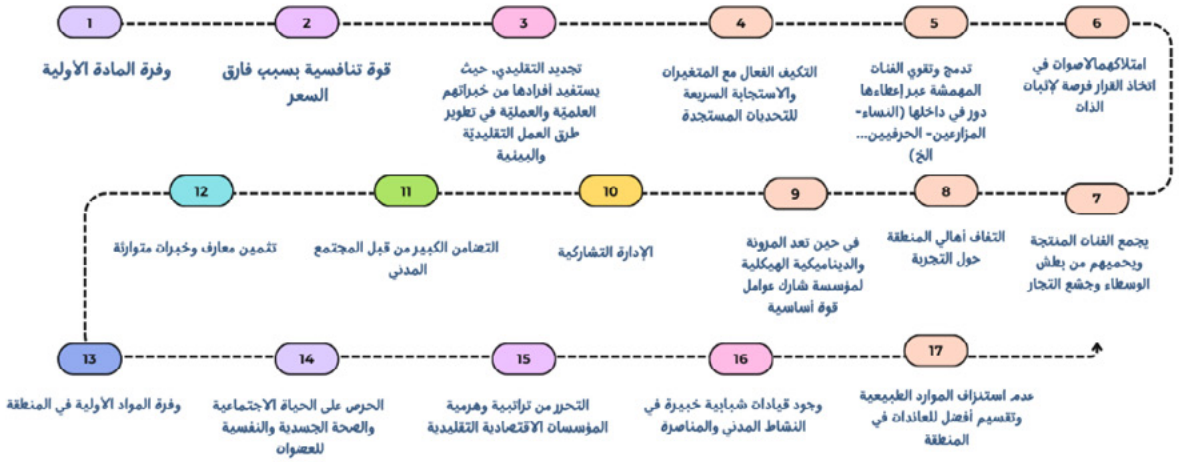

كل هذه العناصر تمنح هذه الكيانات والمؤسسات درجة عالية من الفاعلية والكفاءة إلا أنها كذلك تعاني من عوامل ضعف تُحِد من قدراتها وأثرها واستدامتها. ضعف وتعدد الأطر القانونية للتسجيل: في السودان نلاحظ في القطاعات المرتبطة بالمدخلات التي تعتبرها الحكومة كإيرادات أو تمثل للدولة مصدر دخل، فإن الدولة تتعامل معها بشكل واضح، فمثلًا التعامل مع قطاع الخدمات تهمله الدولة بالرغم من أنه يمثل أكبر القطاعات التي تشغل السكان خصوصًا بعد الحرب. إشكالية التسجيل الرسمي بسبب غياب قوانين النقابات والأجسام التي تعمل في القطاعات غير الرسمية وهذا ينعكس على البنية الداخلية لهذه الأجسام حيث لا يوجد تعريف واضح ومحدد تتبعه هذه الأجسام بالإضافة إلى تضارب مصالح يؤدي إلى حدوث منازعات داخلها ما يؤدي إلى انهيارها ورفض أمام أي محاولة تنظيم يمكن أن تحدث لهذه القطاعات خصوصًا وأن الاستخدام السياسي لها قد زاد بشكل كبير خلال الفترة الانتقالية. كما أن هناك غيابًا للمبادئ والقيم الأساسية للجمعيات التعاونية، كالديمقراطية والمساعدة الذاتية والمسؤولية الذاتية والمساواة والإنصاف، والتضامن، ما ينعكس سلبًا على القيم الأخلاقية المتمثلة في النزاهة، والانفتاح، والمسؤولية الاجتماعية والرعاية للآخرين، إضافة إلى عوامل أخرى خارجية أهمها إهمال الحكومة إياه[3].

أما في التعدد -بالأحرى التشتت- التشريعي فيعقِّد تسجيل المؤسسات التضامنية والقيام بالمعاملات الإدارية مع المصالح الضريبية وغيرها، كما يصعِّب الأمور مع البنوك عند تقديم طلب قرض.

وفي تجربة مصر يبرز غياب المعرفة والخبرة في عديد من المهارات الإدارية والقانونية والمؤسساتية، مثل: تجارب الإدارة الذاتية التي تجلت في الصعاب التي واجهت العاملين في شركة قوطة للصلب. في السياق نفسه فإن نجاح تجارب الإدارة الذاتية كان سيشكل تحديًا صريحًا للأنماط الاقتصادية الرأسمالية سواء الحكومية أو الخاصة ونجاح تجربة الإدارة الذاتية بشكل خاص للمصانع المتعثرة يطرح بديلًا مبنيًّا على توزيع الربح العادل على العمال المشاركين في عملية الإنتاج

مثلًا، تجربة سجنان في تونس «التركيز في تسويق المنتجات على المعارض وعلى نقاط بيع في مناطق سياحية ومرفهة وهي مناسبات غير متواترة، وأيضًا قد تؤدي إلى تعب الحرفيات باعتبار تنقلهن إلى مناطق بعيدة عن أماكن سكنهن بدون توفر ظروف مريحة في النقل وفي الإقامة أيضًا، حسب كلام إحدى الحرفيات بمناسبة إقامة معرض في منطقة الحمامات السياحية»

أما تجربة «كوباك» في المغرب فنجد أن: لجأت الشركات إلى تبني مفهوم «المسؤولية الاجتماعية» لتحسين صورتها في وجه المحيط الاجتماعي ولدرء استهدافها بمعارضات شعبية. صدر «ميثاق المسؤولية الاجتماعية» الذي عرف هذه الأخيرة بـ»مجموعة من القواعد المنظِّمة لدورها في تحمل مسؤوليتها تجاه تأثيرات أنشطتها وقراراتها على المجتمع بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال اتباع مبدأ الشفافية والسلوك الأخلاقي للمنشأة»، واعتمد الاتحاد العام لمقاولات المغرب «جائزة المسؤولية الاجتماعية للمقاولات». إلا أن هذه المسؤولية لا تتعدى أنشطة دعم محدود ومستهدف، ويندرج بذلك في إطار ما يُطلِق عليه البنك الدولي «حماية اجتماعية»، أي استهداف الفقراء والعاملين، بإجراءات تخفف من وقع سياساته المفروضة، مثل تحمل كلفة

علاج الحالات المستعصية أو كلفة شراء لوازم الدراسة في دولة تخلت عن مجانية وعمومية خدمات الصحة والتعليم..

وعبر ذلك يمكننا ذكر عدد من نقاط الضعف التي تتمثل في

1. حجم المؤسسات الصغير في السوق والمجتمع يجعلها ضعيفة في حال مواجهة شركات كبيرة.
2. اتخاذ القرارات يتم بطريقة هرمية في معظم الكيانات إذ يتركز القرار عند الإدارة أكثر مما هو لدى الحرفيات فالقرارات إذًا لا يتم أخذها بتشاركية.
3. غياب المبادئ والقيم الأساسية للجمعيات التعاونية كالديمقراطية.
4. تركز القرار عند الإدارة الاحترافية أكثر مما هو لدى الأعضاء.
5. صعوبات تحديد الأدوار بوضوح للأفراد والوحدات، ما يمكن أن يسبِّب تشويشًا في الأداء ويعيق الكفاءة التشغيلية.
6. المعضلات المتعلقة بالاتصال المؤسسي تزيد من التعقيد.
7. قلة الخبرة في مجالي الإدارة والتسويق.
8. التسويق، وتختلف معضلاته ولكن يظل نقطة ضعف في معظم الحالات.
9. إشكاليات تتعلق بوضعية أعضائها خاصة فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية لهم.
10. ضعف المستوى التعليمي لأغلب المنخرطات في عديد من التجارب، يؤثر في مشاركتهن في الإدارة وأخذ القرارات.
11. تعويل كبير نوعًا ما على الدعم العمومي وبرامج الدعم والتمويل الأجنبي.
12. ارتباط عديد من الكيانات بشكل واضح بتصورات الدولة والجهات المانحة».
13. القدرة على تطوير المنتجات للوصول بها إلى المراحل النهائية كسلعة.

نقاط الضعف

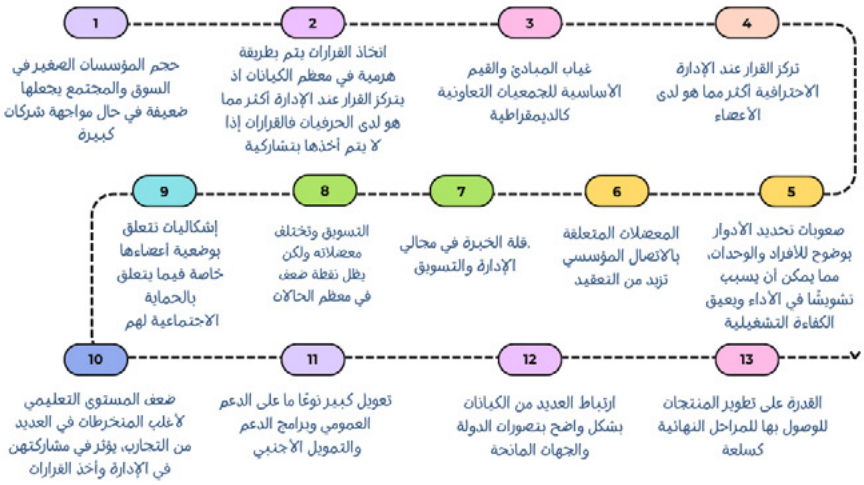

رابعًا: البيئة والسياق المحيط

يطرح السياق العام لهذه التجارب وتطورات البيئة المحيطة عديدًا من التحديات أمام تلك الكيانات التي تحاول طرح ذاتها كممثلة عن أعضائها وليس فقط كمكان للعمل أو لتجمع المنتجين، إذا نظرنا إلى الدول محل الدراسة فنجد تحديات تتعلق بالسياق القانوني الذي يخلق تحديات جوهرية في الحفاظ على إستراتيجية متكاملة تتوافق وتواكب الأنشطة كافة داخل المؤسسة بشكل متجانس. هذه التحديات قد تؤثر سلبًا في جهود المؤسسة الشاملة لتحقيق التنمية المستدامة، ما يتطلب تقييمًا دقيقًا وإعادة تنظيم مستمرة لضمان تحقيق الأهداف العامة

كذلك هناك حزمة تحديات بيئية ومناخية أبرزها تقلبات المناخ وندرة الموارد، على سبيل المثال في المجال الزراعي حدث تغير في أشهر الحصاد بفارق شهر في الموسم الواحد عن المواعيد التي اعتادها الفلاح في السابق. وفي نفس القطاع ارتفعت درجة الحرارة وتغير عدد مرات الري للمحصول. وكذلك تأثير درجات الحرارة في الموارد الأولية

الصراعات والنزاعات تعد أحد التحديات الكبرى في منطقتنا، ففي السودان كحالة معبرة في دراستنا لا شك أن الحرب قد أثرت في القطاعات الإنتاجية كافة، وفي مختلف المستويات الاجتماعية، وقد أثرت الحرب في العشرة أشهر الأولى منها (إبريل 2023-يناير 2024) في 600 مصنع حسب بيانات حكومة السودان الصادرة عن وزارة الصناعة، كما أنها عطلت زراعة حوالي مليون فدان في مشروع الجزيرة وامتداد المناقل حسب إحصائيات وزارة الزراعة وإدارة مشروع الجزيرة. كما أن الحرب أثرت في تسع ولايات، وأثرت في حوالي 32 مليون نسمة جميعهم يعتمدون على القطاع الزراعي، كما أنها قد أوقفت الحياة في اثنتين من أكبر مدن السودان من الناحية السكانية والاقتصادية، فمدينة نيالا تعتبر عاصمة الصمغ العربي نسبة إلى الإنتاج والسوق الذي يحتوي عليه المدينة، كما أنها أثرت في مدينة ود مدني حيث أدى الهجوم عليها إلى تعطل كامل لمشروع الجزيرة. وفي ظل هذا، يفرض الوضع على هذه الكيانات الاحتفاظ بحيادها والاشتباك مع عمليات إغاثة ولو على الأقل لأعضائها

أما عن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية فالتحديات مرتبطة بتحقيق توزيع عادل للثروة وفق النماذج الهرمية التقليدية، التي تنعكس آثارها على ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وضعف الخدمات العامة. وكذلك استدامة البعد الاجتماعي للمشروع وعدم التحول إلى شركة ربحية تقليدية، خاصة في ظل طريقة تسيير هرمية وعدم وجود بعدُ أي توسع. أما السعر التنافسي فقد لا يتناسب مع المجهود الفعلي. خاصة أن هناك عديدًا من الكيانات، خاصة في مجال الزراعة، تعتمد على انتاجها السنوي. ومن أهم التحديات في هذه الحزمة هو القدرة على تحجيم نفوذ أصحاب المصالح في نفس القطاع. كما تواجه هذه الكيانات مشكلات عامة، مثل: نقص وتدني جودة البنى التحتية ووسائل النقل في المناطق الريفية والمهمشة

تحديات ثقافية تبرز في ضعف ثقافة التطوع فتجربة «بذورنا» في لبنان تعاني فيها الجمعية من البحث عن متطوّعين للمشاركة في الأعمال الزراعية بحكم أن الأغلبية، وخاصّة سكان المنطقة، لا يرغبون في العمل في الزراعة على الرّغم من موافقتهم وتأييدهم لرؤية الجمعيّة، بسبب يأسهم من واقع الزراعة بفعل تجربتهم التقليديّة أو بسبب عدم قدرتهم على توفير الوقت للتطوع في ظل الأوضاع الاقتصاديّة الصعبة، أو بسبب أنهم عاملون في الزراعة بدوام كامل. وهذه الوضعية تهدد ضمان استمرارية المشروع عند انقطاع الدعم المالي والتقني. كما أنه كذلك يهدد استدامة البعد الاجتماعي للمشروع وعدم التحول إلى شركة ربحية تقليدية.

كذلك هناك تحديات ترتبط بالمحيط الاجتماعي، مثال، تجربة كوباك من المغرب: «تواجه أكبر تعاونية بالمغرب لإنتاج الحليب ومشتقاته «كوباك» أزمة حقيقية، بينها وبين ساكنة منطقة إيت إيعزة بتارودانت، حيث توجد محطتها الإنتاجية، هذه الأيام، بسبب إشكالية ما سببه إنتاج التعاونية من «تلوث» لم يعد السكان يتحملونه لاستئناف العيش بالمنطقة...»، وقالت مصادر إن اجتماعًا حاشدًا لسكان ومنتخبي مدينة إيت إيعزة بتارودانت، سيعقد مساء اليوم الثلاثاء، من أجل التداول حول مشكل «التلوث» الذي سببته تعاونية «كوباك» وعدم امتثال مسؤوليها لشروط احترام البيئة بحسب دفتر التحملات.

يُشكّل النظام الطائفي القائم في لبنان أحد أكبر التحدّيات في وجه هذه الكيانات التعاونيّة، ليزيد من الاصطفافات الحزبيّة والمحسوبيّات ويحدّ من تساوي الفرص للحصول على الدعم المادّي والمعنوي. كما أسهمت الأزمات التي مرّ بها لبنان في السنوات الخمس الأخيرة، بدايةً من انهيار قيمة الليرة اللبنانيّة مُقابِل الدولار الأميركي، مرورًا بتأثير جائحة كورونا في الاقتصاد المحلي والعالمي، وصولًا إلى تفجير مرفأ بيروت وما نتج منه من تدمير لما تبقّى من القطاع الاقتصادي، إلّا أنّ بعض المُبادرات التعاونيّة وجدت في هذا التحدّي دافعًا للانطلاق

والاستمرار في العمل ضمن القطاعات الاقتصاديّة وبناء هيكل متقدّم للاقتصاد البديل، وقد توجّهت بعض هذه الجمعيّات إلى السعي إلى المُحافظة على الطابع المُستدام في منتجاتها، مُقابِل المُنتجات الأجنبية المطروحة في الأسواق، التي تُشكّل منافِسًا أقل كلفة وأكثر انتشارًا، إنّما أقلّ جودة من المنتجات المحليّة «البلديّة». وهو ما يشير إلى تحدٍّ مهم يتمثل في القدرة على المساهمة في تنمية المنطقة وعدم تهميش القطاعات الاقتصادية الأخرى، خاصة أنه مع نجاح التجربة يلاحظ تكرار نفس المشروع في نفس المنطقة.

كما أن اتساع الموارد البشرية سلاح ذو حدين فتسيير هذه الموارد البشرية وضمان حقها في الحصول على كل حقوقها الاجتماعية هو تحدٍّ آخر يمكن أن يعصف باستقرار هذه الكيانات، إذ عانت أخيرًا تعاونية كوباك من عديد من الاحتجاجات والإضرابات العمالية مطالبين بتحسين ظروف عملهم، كما احتجوا أيضًا على خلفية طرد المكتب النقابي الخاص بهم، ما مسَّ سمعة التعاونية وأصبح يهددها بعد الدعوة إلى حملات المقاطعة لمنتجاتها.

ويبقى سؤال التسويق من أهم التحديات التي تواجه هذه الكيانات، ما يطرح عليها مهمة تثمين منتجاتها وبيعها بثمن مناسب يرقى إلى تطلعات المستهلك في إطار تجارة عادلة، إلا أن التحدي المطروح هنا هو أن الدولة تفرض على هذه الكيانات التي تسعى إلى طرح منتوجاتها في الأسواق سواء المحلية أو الدولية الحصول على شواهد الجودة والسلامة، وهي صيرورة لا تزال معقدة نوعًا ما بالنسبة إلى الفلاح الصغير والتعاونيات الصغيرة، كما أن تكاليف الحصول على هذه الشهادات مكلفة جدًّا بالنسبة إلى الفلاح الصغير، وبالتالي يبقى دائمًا بين تكاليف التثمين وشروط الشهادات المعقدة وبالتالي هذا يعيق حصوله على مركز في السوق المحلية إضافة إلى أشكال التنافسية.

لكن هذه البيئة لا تخلو من فرص، على هذه الكيانات استخدامها لتطوير قدراتها وكفاءتها سواء على المستوى الإداري أو على مستوى عملها في مجتمعاتها. من خلال التجارب التي تم الاطلاع عليها يمكننا وضعها في نقاط محددة

- القدرة على اجتذاب شرائح أوسع من المشترين والتسويق الإلكتروني والمعارض.
- تزايد الظاهرة بما يسمح بعمليات تشبيك للتعاون أو التوسع.
- من أهم الفرص كذلك التعاون مع مؤسسات اقتصادية تضامنية وسياحية وحرفية لبناء مسارات ترويج وتسويق جماعية.
- وجود كوادر قادرة على الابتكار والتطوير خاصة في الجزء الإنتاجي.
- الإقبال المتزايد للأجيال الجديدة على المنتجات البيولوجية.
- القدرة على إقناع مزيد من الساكنة في المنطقة بالانضمام.
- تزايد الوعي المجتمعي بمخاطر التغيرات المناخية.
- ارتفاع الطلب العالمي على وجهات السياحة الثقافية والإيكولوجية.
- رغبة الدول في توسعة الخارطة السياحية.

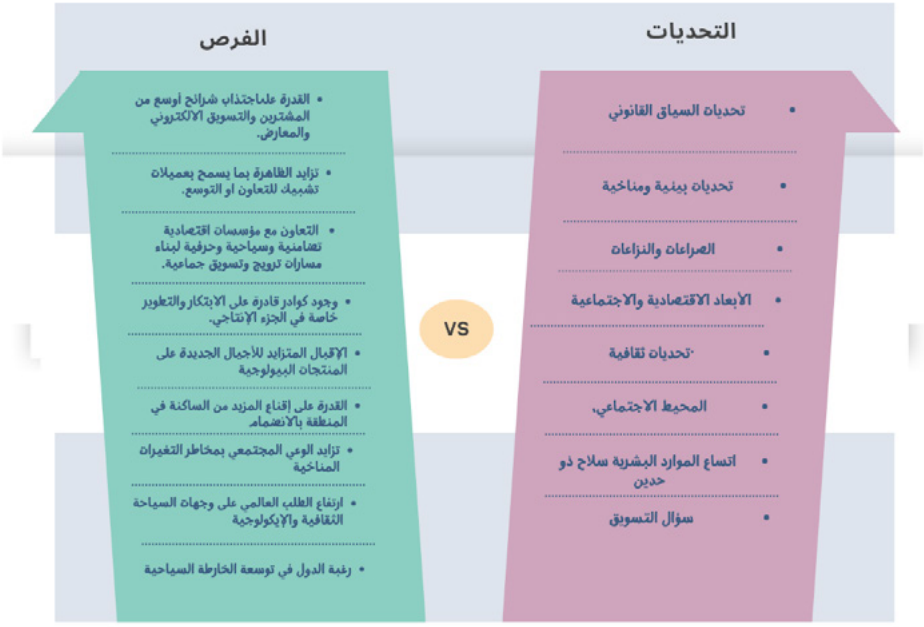

خاتمة

المراجع:

خريطة الاقتصاد البديل في المنطقة العربية- نماذج من خمس دول: https://rb.gy/h7oej2

ورقة مجمع 'سجنانية' تجربة رائدة في الاقتصاد البديل من تونس: https://bit.ly/4dpIrCa

ورقة مصر تبحث عن اقتصاد بديل: https://bit.ly/3TGtwwz

ورقة مؤسسة شارك نموذج تنموي تعاوني مجتمعي في قلب الصراع: https://bit.ly/3znES1A

ورقة كوباك مسار تعاونية تحولت إلى شركة كبرى: https://bit.ly/4dpTXod

ورقة تجربة جمعية "بذورنا جذورنا": https://bit.ly/4egp3ZI

هوامش

1 المصدر الأساسي للمادة الخاصة بهذا الجزء/ الورقة هو الخرائط والتجارب المنشورة في إطار نفس المشروع على موقع المنتدى/ تجدون عناوينها وروابطها في قائمة المراجع الأساسية في نهاية الورقة.

2 انظر مهدي العش، قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: خطوة إيجابية، رغم بعض النقائص، العدد 19 من مجلة المفكرة القانونية - تونس، 2020/11/17. https://shorturl.at/yNST2

3 محمد صالح، الجمعيات التعاونية الزراعية في السودان، 2020 شوهد في 2024/1/15 على الرابط: http://tinyurl.com/yrnkmcw9

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، مكاتب أوليف جروف، بيروت، لبنان.

+961 76 386 477 info@afalebanon.org https://www.afalebanon.org/

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي.